المحاضرة الأولى

اساسيات دراسات الجدوى الاقتصادية

أولا: تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية

ويشير مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الى مجموعة الاختبارات والتقديرات التي يتم اعدادها للحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح في ضوء توقعات التكاليف والعوائد المباشرة وغير المباشرة طوال العمر الاقتصادي للمشروع.

وبعبارة موجزة فان دراسة الجدوى تعني التعرف على فائدة المشروع وجدواه ومقدارها.

التعريف الاكثر تفصيلا ينص على -:

انها منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتعتمد على مجموعة من الاساليب والادارات والاختبارات والاسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح او فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق اهداف محددة تتمحور حول الوصول الى اعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص او الاقتصاد القومي او كليهما على مدى عمره الافتراضي.

وان كل المفاهيم السابقة يمكن التوصل الى مفهوم شامل لدراسة الجدوى الاقتصادية هو:

" انها تعني دراسة واتباع مفهوم علمي منظم لتحديد مدى صلاحية المشروع في تحقيق الاهداف التي يتم السعي للوصول اليها عن طريق تحليل كافة الجوانب القانونية والاقتصادية والتسويقية والمالية والفنية .....الخ والمرتبطة بإقامته وتشغيله بعد اقامته والتي تقود الى قبول المشروع او رفضه .

ثانيا: العناصر الاساسية التي تتضمنها دراسة جدوى المشروعات

تتضمن دراسة جدوى المشروعات العناصر التالية:

١. **الكفاءة:** - والتي تمثل جوهر دراسة الجدوى وتتضمن ربحية المشروع ومستوى إنتاجية عناصر الانتاج.
٢. البدائل المتاحة: - اي ان اعداد دراسة الجدوى يتم في ضوء وجود بدائل عديدة للمشروع المقترح.
٣. **معايير مالية:** - حيث تقتضي الدقة في التقييم الاعتماد على معايير كمية والتي تستند عادة على مؤشرات مالية تتضمن الايرادات والتكاليف والوفورات والاسعار والقيم المضافة، وهي في الغالب قيم نقدية، ويمكن ان تمتد دراسة الجدوى الى استخدام مؤشرات مثل تشغيل العاطلين او تحسين البيئة.. ..الخ .
٤. **الزمن وفترات الايفاء بالالتزامات المالية:** - يعد الزمن الذي يستغرقه الايفاء بالالتزامات المالية الاساسية امرا حاسما في اتخاذ القرار الاستثماري ان هذا الزمن اما ان يتحقق باقتراض الاموال او تحمل خدمات الديون وتراكم الفوائد، او بتعطل الموجودات التي يمتلكها المنظم لفترة زمنية، وفي كلتا الحالتين يفترض بالمستثمر ان يحقق ربحا صافيا يعادل التكلفة الاولية في اقصر فترة ممكنة .
٥. **الزمن وتأكل القيم الحقيقية للنقود:** - اذ ان القيم الحقيقية للموجودات الاستثمارية وعوائدها تخضع خلال عمر المشروع لعوامل التأكل مثل اهتلاك راس المال او الابتكارات التكنولوجيا او التضخم النقدي.
٦. **الجدوى التجارية والجدوى الاقتصادية القومية:**- حيث يكون تعظيم الربح التجاري هدفا كليا للمستثمر الفرد، فيما تكون الربحية الاجتماعية هي الهدف بالنسبة للمجتمع ككل .

ثالثا: الامور الواجب اتباعها في دراسة جدوى المشروعات:

وفي العادة يتم تقييم جدوى المشروع طبقا لطبيعة المشروع، فيما اذا كان مشروعا خاصا او مشروعا عاما ، فالمشروع الخاص يعود لفرد او لشركة ضمن القطاع الخاص ،ويتم تقييمه من خلال العوائد المالية الصافية)الأرباح(العائدة لمالك المشروع الخاص ،ويطلق على هذا النوع من الجدوى بالجدوى المالية للمشروع والتي تعتمد على مؤشرات مالية عديدة مثل العائد المالي او فترة الاسترداد او صافي القيمة الحالية او نسبة المنافع الى التكاليف .

اما المشروع العام فيتم تحليل جدواه الاقتصادية على وفق المعايير الاقتصادية والتي تعكس عوائد المشروعات بالنسبة للمجتمع ككل، كما هو الحال مع مؤشر القيمة المضافة (الارباح والأجور) او مؤشر زيادة الصادرات او خفض الاستيرادات او خلق فرص العمل او غيرها من المؤشرات الاقتصادية العامة .

رابعا: اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

تبرز اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الاعمال نتيجة لأسباب عديدة واساسية، والتي منها ما يلي : -

ان الواقع الفعلي لممارسة مشروعات الاعمال يؤكد الاهمية الحاسمة لدراسات وتحليل جدوى القيام بهذه المشروعات قبل اقامتها، والبدء بتنفيذها وتشغيلها، حيث اثبتت هذا الواقع الفعلي ،وفي حالات ليست بالقليلة، وبشكل يكاد يكون شائعا، تعثر عدد غير قليل من المشروعات ،وبالذات مشروعات الاعمال العامة، نتيجة لغياب دراسات وتحليل الجدوى الاقتصادية وتقييم مشروعات الاعمال هذه، او ضعف الدقة، والقصور في اجراء مثل هذه الدراسات، وعدم اتسامها بالتفصيل والعمق، وحتى الجدية فيها، وبالشكل الذي ينجم عنه مواجهتها بعد اقامتها لعدد غير قليل من المشكلات التي تعترض ممارستها الفعلية لنشاطاتها، سواء المتصل منه بعدم توفر السوق التي تكتفي لتصريف منتجاتها السلعية او الخدمية او المتصل منها بعدم توفر الموارد المالية الكافية لإقامتها، وممارسة نشاطاتها، او صعوبة حصولها على مثل هذه الموارد او ارتفاع كلفة الحصول على هذه الموارد المالية من المصادر المختلفة للحصول عليها، او المتصل منها بعدم تحقيقها لعوائد مالية مناسبة ومقبولة تبرر اقامتها، وتشغيلها واستمرارها في نشاطاتها، لا بل ان الامر تجاوز ذلك بحيث ان العديد من مشروعات الاعمال هذه واجهت مشكلات وصعوبات اعاقتها عن ممارستها لنشاطاتها بسبب عدم توفر مستلزمات الانتاج اللازمة لتشغيلها ،او عدم توفر المهارات العملية، او عدم توفر القدرة على ادامة المعدات وصيانتها بسبب عدم توفر الفنيين، وهو الامر الذي يقود بالضرورة الى ضعف اسهام مشروعات الاعمال هذه في تحقيق عائد اقتصادي ونفع اجتماعي .

اضافة الى ما سبق فان دراسات الجدوى تساعد في التعرف على التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها في المستقبل، ومن خلال استخدام تحليلات الحساسية يمكن الوقوف على تأثير التغيرات المتوقعة على التكاليف وعلى العوائد المتوقعة من تلك المشروعات، ومن هنا فان دراسات الجدوى تجعل عملية تحليل المخاطر المتوقعة من اقامة المشروعات عملية دقيقة وعلمية .

خامسا: مبررات دراسات الجدوى الاقتصادية

ان مبررات دراسة الدوى الاقتصادية للمشروعات تجد اساسها في ما تحققه هذه الدراسة من اسهام في تحقيق عائد اكبر للمشروع، سواء كان خاص او عام، وبحيث يتحقق هذا للمشروع الخاص بتحقيق اكبر ايراد او عائد مالي يمكن باقل تكلفة مالية ممكنة، وبما ينجم عنه تحقيق اكبر ربح مالي ممكن، وللمشروع العام بتحقيق اكبر عائد اجتماعي ممكن باقل كلفة اجتماعية ممكنة، وهذه المبررات تتمثل بعضها في ما يلي -:

١. **الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:-** هي الندرة التي يمكن ان تتاح للمشروعات سواء كانت مشروعات خاصة، او مشروعات عامة، وهذه الندرة النسبية ترتبط بأصل المشكلة الاقتصادية التي تواجه الافراد والمشروعات والدول والمجتمعات والتي تتمثل بندرة الموارد مقابل تعدد الاحتياجات لاستخدام هذه الموارد نتيجة تعدد وتنوع وتزايد الاحتياجات الخاصة والعامة، ومحدودية ما متاح من موارد اقتصادية لاستخدامها في تلبية هذه الاحتياجات وسواء كانت هذه الموارد التي تتسم بالندرة النسبية، موارد مالية او بشرية، او طبيعية، او غيرها .

٢. **ضمان التخصيص الكفوء للموارد:** - نظرا لندرتها وبما يحقق استخدامها اكبر نفع وعائد نتيجة اقامة المشروعات وتشغيلها بعد اقامتها باستخدام الموارد، وبحيث يتم تحمل اقل كلفة ممكنة وان تحقيق اعلى كفاءة اي اقل كلفة نتيجة استخدام هذه الموارد، وهذا يتطلب بالضرورة دراسة المشروع من كافة جوانبه، وفي ضوء دراسة البدائل المتاحة الاخرى ومن ثم اختيار البديل الافضل الذي يحقق عائد اكبر بكلفة اقل مقارنة مع غيره من المشاريع البديلة المتاحة .

٣. **التطور التكنلوجي:** - وهو التطور الواسع والمتسارع والمتزايد والذي يتضمن استخدام موارد اقتصادية مالية وبشرية وغيرها بدرجة كبيرة تحمله كلفة مرتفعة في ايجاده، وفي استخدامه، وارتباطا بالحجم الكبير للمشروعات نتيجة الاستبدال التكنلوجي الواسع فيها وكذلك نتيجة التسارع في هذا الاحلال والاستبدال التكنلوجي، والذي يتحقق خلال فترات قصيرة، بل وقصيرة جدا في حالات ليست بالقليلة، وهو ما يفرض ضرورة دراسة جدوى المشروعات من اجل التأكد من قدرتها على تحمل التكاليف المرتفعة لهذه التطورات التكنلوجيا .

٤. **زيادة حدة المنافسة بين المشروعات:** - وتأتي هذه المنافسة نتيجة اتجاهات العولمة الاقتصادية وتحرير الاقتصادات، وزيادة وسائل الاتصال وسرعتها، واتساع مداها، بحيث اصبحت هذه المنافسة لا تتم على النطاق المحلي في الغالب، وانما تتعداه الى النطاق العالمي وهو ما يفرض ضرورة دراسة جدوى المشروعات حتى يتم التأكد من قدرتها على اقامتها وعند تشغيلها بعد اقامتها على المنافسة الجادة حتى تستطيع العمل ،والاستمرار فيه، وتحقيق تطورها لاحقا .

٥. **الحد من حصول مشاكل:** - تساهم دراسة الجدوى في الحد من حصول مشاكل يمكن ان تعترض اقامتها، او تعترض تشغيلها بعد اقامتها، من خلال دراسة كافة الجوانب التي ترتبط بحصول هذه المشكلات، والتأكد من عدم حصولها لاحقا عن طريق التأكد من توفر ما يمنع ظهور هذه المشكلات، حيث ان مشكلة عدم توفر مستلزمات الانتاج، او نوعية العمل، او النقد الاجنبي او غيره يقتضي ان تضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية بحيث لا تتم اقامة المشروعات التي يمكن ان تحصل فيها هذه المشكلات، والتوجه لإقامة المشروعات التي توجهها لاحقا .

٦. **تضمن تحقيق مكاسب اكبر:-** حيث تضمن للمشروع بزيادة ايراداته وعوائده وما يحققه من منافع والتي تضمنها اهدافه بأكبر قدر ممكن وباقل التكاليف الممكنة، اي التأكد من ان المشروع الذي ينوي اقامته والذي سيحقق اقصى كفاءة اداء ممكنة في عمله بعد اقامته ،وبما يضمن تحقيق استمراريته وتطوره .

٧. **تلافي او تقليل احتمالات المخاطرة:** - وهي تجنب الخسائر الى ادنى حد ممكن، وذلك من خلال دراسة كافة الجوانب التي يتم بموجبها التوصل الى تحقيق ذلك عند اقامة المشروع وعند تشغيله بعد اقامته، وبحيث يحقق المشروع نتيجة هذه الدراسة اقصى عائد ممكن ،باقل كلفة ممكنة، وبأدنى درجة مخاطرة ممكنة، وهو ما يجعل احتمال تحمل المشروع خسائر نتيجة اقامته وعمله بعد اقامته ضعيفة، ان لم تكن معدومة.